



الجلسة ٦٣٢٩

الخميس، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٥٥  
نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر . . . . . (المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد كرافتشينكو
	أوغندا . . . . . السيد موغويا
	البرازيل . . . . . السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك . . . . . السيد بارباليتش
	تركيا . . . . . السيد قرمان
	الصين . . . . . السيد وانغ من
	غابون . . . . . السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا . . . . . السيد آرو
	لبنان . . . . . السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد كوارى
	النمسا . . . . . السيد إبنر
	نيجيريا . . . . . السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة أندرسن
	اليابان . . . . . السيد تاكاسو

## جدول الأعمال

## الحالة في كوت ديفوار

التقرير الرابع والعشرون للأمم المتحدة بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(S/2010/245)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في كوت ديفوار

### التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لكوت ديفوار، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

حيث لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بيلي (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا لتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تشوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا لتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/245، التي تتضمن التقرير الرابع والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تشوي يونغ - جين. أعطي الكلمة الآن للسيد تشوي.

### السيد تشوي (تكلم بالإسبانية): في معرض

المشاورات الأخيرة لمجلس الأمن بشأن كوت ديفوار، قلت إنه من المرجح في المستقبل القريب أن تستحوذ على عملية السلام مسألتان، ألا وهما إعادة التوحيد والانتخابات.

وفي الواقع أنه منذ شهر آذار/مارس الماضي ما برح اقتران إعادة التوحيد بالانتخابات يبرز بوصفه الديناميكية المهيمنة في السياسة الإيفوارية. ومن سوء الطالع أن ذلك أدى إلى مأزق سياسي، وتبين بأن تلك مسألة معقدة وحساسة. والسبب في هذا المأزق هو أن الأطراف في الأزمة الإيفوارية تتناول مصالحها الجوهرية. فالمعسكر الرئاسي يريد إعادة التوحيد قبل الانتخابات؛ والمعارضة تريد إجراء الانتخابات قبل إعادة التوحيد؛ والقوى الجديدة تريد تحديد الهوية قبل إعادة التوحيد. وعلاوة على ذلك، وبسبب ما يكتنف ذلك من غموض، فإن نصوص اتفاق واغادوغو السياسي تتيح لكل طرف من الأطراف الرئيسية الثلاثة بأن تدعي الشرعية في الحصول على دعم موقف كل منها.

إن هذا الجمود السياسي لا يبعث على التشجيع. وفي الحقيقة أنه خلال السنوات الثماني التي انقضت منذ اندلاع الأزمة، ما انفكت التأخيرات الدائمة في تنفيذ سائر اتفاقات السلام مصدرا للإحباط الشديد بالنسبة لأبناء الشعب الإيفواري والمجتمع الدولي. وهذه التأخيرات تزداد وضوحا منذ أن بدت الانتخابات أهما في متناول أيدينا حتى عدة أشهر حلت. وجعل ملكية عملية السلام بصورة كاملة في يد الأطراف الإيفوارية، كما ورد تعريف ذلك في اتفاق واغادوغو السياسي، ينطوي على التزام لتفعيلها.

لعملية السلام الإيفوارية وتقديم المزيد من التوصيات عن مستقبل البعثة قبل نهاية هذا العام.

وفي الوقت نفسه، ستبقي البعثة على الأهداف الثلاثة ذات الأولوية للمستقبل القريب، كما وردت في إحاطتي الإعلامية (انظر S/PV.6284). وهذه الأهداف هي: أولاً، صون السلام والاستقرار في كوت ديفوار، بما في ذلك حماية المدنيين كما طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٩٤ (٢٠٠٩) و ١٩١١ (٢٠١٠)؛ وثانياً، حماية الإنجازات السابقة، بما في ذلك في مجالي الانتخابات وإعادة التوحيد؛ وثالثاً، إعداد القائمة الانتخابية النهائية بأسرع ما يمكن. وهذه القائمة تشكل شرطاً أساسياً ليس لعقد الانتخابات فحسب، بل أيضاً لاستكمال عملية تحديد الهوية والتوزيع اللاحق لبطاقات الهوية الوطنية.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى بالذات، فإن البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والموجود في كوت ديفوار سوف يواصلان الجهود لتطوير استراتيجية شاملة لحماية المدنيين. وما أن توضع هذه الاستراتيجية، ستمكن البعثة من التنفيذ الكامل لولاياتها التي أناطها بها مجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تشوي على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

وقد أظهرت أحداث شهر شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠ أن الاستمرار في عدم إجراء الانتخابات في كوت ديفوار وتجسديها في إعادة توحيد البلاد يسهم في تصعيد التوترات ويعرقل التطبيع الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إزاء هذه الخلفية قامت بعثة التقييم التقني بزيارة كوت ديفوار في شهر نيسان/أبريل بغية طرح خيارات لمستقبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونظرت البعثة في أربعة خيارات: الأول، تعزيز ولاية البعثة لتنظيم الانتخابات؛ ثانياً، سحب العملية؛ ثالثاً، الإبقاء على الوضع الراهن؛ ورابعاً، ترشيد ولاية العملية وتشكيلها.

فالخيار الأول، أي تنظيم الانتخابات من جانب البعثة، فقد أوصت به المعارضة بشدة. أما الخيار الثاني، سحب البعثة، فقد أوصى به بعض المراقبين الذين يدعون بأن التأخيرات الدائمة للانتخابات وإعادة التوحيد لم تعد تبرر وجود البعثة في كوت ديفوار. أما الخيار الثالث، أي الإبقاء على الوضع الراهن، فقد أوصت به القوى الجديدة والميسر على أساس أنه على الرغم من عدم إجراء الانتخابات، فإن اتفاق واغادوغو السياسي ساهم بصورة ملموسة في استقرار الحالة في كوت ديفوار وفي تحقيق إنجازات هامة، من قبيل عملية المحاكم المتنقلة وعملية تحديد الهوية وتنظيم القائمة المؤقتة، من بين أمور أخرى. أما الخيار الرابع المتمثل في ترشيد ولاية البعثة وتشكيلها، فقد أوصى به بعض الخبراء المطلعين على المسائل المتعلقة بكوت ديفوار.

في خضم هذه الحالة المعقدة والحساسة، وبعد الإمعان في التفكير، وكما ورد في التقرير الرابع والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245) والمعروض على أعضاء المجلس، أوصي بأن تبقى البعثة على القوة الحالية لعناصرها العسكرية والشرطية حتى نهاية عام ٢٠١٠. وإذا ما نالت تلك التوصية موافقة مجلس الأمن، ستقوم عندها الأمانة العامة بإجراء استعراض